



دعوة إلى  
التضامن  
والعمل



## الرؤية

توفير الصحة<sup>1</sup> للجميع وبالجميع كي يستطيع كل شخص في إقليم شرق المتوسط أن ينعم بحياة أفضل.

## المهمة

أن نسعى سعياً جماعياً دؤوباً ونُسرع وتيرة التقدم نحو توفير الصحة والعافية لشعوب إقليم شرق المتوسط من خلال اغتنام جميع الفرص وحشد جميع المقومات الإقليمية بما يتماشى مع المهمة العالمية للمنظمة كما حددها برنامج العمل العام الثالث عشر: تعزيز الصحة، والحفاظ على سلامة العالم، وخدمة الضعفاء.

## مقدمة

يتسم إقليم شرق المتوسط من بين أقاليم العالم بالديناميكية والتنوع، ويواجه ظروفاً اجتماعية واقتصادية وديمقراطية صعبة. وتدعم هذه الرؤية ما تبذله البلدان من جهود متواصلة للتحرُّك صوب توفير الصحة للجميع وبالجميع، وتستند إلى خارطة الطريق لعمل منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط 2017-2021، التي عُرضت على الدورة الرابعة والستين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط في عام 2017. وترتكز الرؤية على ما يلي وتُسهم في تنفيذه:

- برنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة، 2019-2023
- خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- خطة العمل من أجل الإنسانية<sup>2</sup>
- إصلاح الأمم المتحدة

وإقليم شرق المتوسط غني بالمقومات والفرص الثقافية التي يمكن أن تُسهم في تحقيق صحة أفضل. وننعم في الإقليم بقيمتي المشاركة والتضامن اللتين تتمحوران حول المجتمع، وبأعداد كبيرة من الشباب الواثق والطموح، وبتراث فكري عريق، وبنسيج اجتماعي قوي يُعزِّز المنصات والشراكات القادرة على إعطاء صوت لمن لا صوت لهم.

<sup>1</sup> «الصحة» هي حالة من اكتمال العافية البدنية والنفسية والاجتماعية، لا مجرد انعدام المرض أو العجز، وذلك استناداً إلى تعريفات إعلان ألما آتا لعام 1978 ومبادئه، بما في ذلك الاهتمام بالمحددات الاجتماعية للصحة.

<sup>2</sup> <https://www.agendaforhumanity.org> إن مفهوم الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الذي يزداد تأثيره يوماً بعد يوم، نبع في الأصل من خطة العمل من أجل الإنسانية.

وتختلف بلدان الإقليم اختلافاً كبيراً من حيث الدخل، فمنها أعلى بلدان العالم دخلاً وبه أيضاً أقلها دخلاً. وبينما يتمتع بعضها بأحدث التكنولوجيات، تفتقر بلدان أخرى إلى المياه وخدمات الإصحاح والكهرباء. ولا تزال بعض البلدان تناضل من أجل مكافحة الأمراض المعدية، في حين تواجه بلدان أخرى تهديداً أكبر ناجماً عن الأمراض غير السارية المزمنة. وقد قوّض الفقر، والنزاع، وأنماط الحياة غير الصحية، وتدهور البيئة الجهود المبذولة لتقليل حالات المرض والإعاقة والوفيات والوقاية منها. وأصبحت الأزمات سمةً مميزةً للإقليم، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على ما يقرب من ثلثي بلدانه. وقد تفاقمت حدة هذه الأزمات بسبب هجرة ذوي الكفاءة، فتسبب ذلك في عواقب وخيمة غير مسبوقه على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحة مثل: نُظُم صحية أصابها خلل شديد، ومؤشرات صحية متراجعة، ومؤسسات هشة ومُهَدَّمة، وعودة ظهور مسببات الأمراض الشديدة الخطورة. وفي بعض البلدان، أضاعت حالات الطوارئ المكاسب الصحية التي تحققت بشق الأنفس في العقود السابقة. والفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين واللاجئين والمهاجرين والجماعات البدوية وسكان الأحياء الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية، مُعرَّضَةٌ بصفة خاصة لآثار حالات الطوارئ. كما أن ارتفاع مستوى انعدام الأمن يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى استئصال شلل الأطفال في الإقليم، الذي يضم البلدين الوحيدين في العالم اللذين لا يزالان يبلغان عن حالات شلل الأطفال البري.

وينبغي للمنظمة، بالتعاون مع الدول الأعضاء فيها وشركائها في مجال الصحة، أن تضمن استمرارها كسلطة موثوق بها في مجال الصحة العامة، وأن تكون مؤهلةً تماماً لدعم البلدان في التصدي لهذه التحديات. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تركيز الجهود على أربع أولويات استراتيجية إقليمية شاملة، وإحداث تحولٍ في طريقة تعاملنا مع هذه التحديات، مع التمسك بمبادئ المنظمة الخاصة بالحق في الصحة ومسؤولية الحكومات عن صحة شعوبها.<sup>3</sup>

## الأولويات الاستراتيجية الإقليمية

- 1. توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة عن طريق بناء نُظُم صحية مُنصِفة وقادرة على الصمود تقوم على الرعاية الصحية الأولية، ونهج يركّز على الناس، وخدمات جيدة ومأمونة؛ والتركيز على تنفيذ توصيات إعلان صلالة بشأن التغطية الصحية الشاملة لعام 2018؛ وضمان استفادة ما لا يقل عن 100 مليون شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2023.**
- 2. التصدي للطوارئ الصحية من خلال التنبؤ، والتأهب الشامل، والاستجابة السريعة، والتعافي المُخطَّط جيداً، مع الاسترشاد بالصلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ والتركيز على ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية خلال حالات الطوارئ، والشروع في التعافي المبكر، وتعزيز الانتقال إلى الصحة وتوطيد السلام.**
- 3. تعزيز صحة الفئات السكانية عن طريق الدعوة إلى إدماج الصحة في جميع السياسات، والعمل المتعدد القطاعات، والمشاركة المجتمعية والشراكات الاستراتيجية، مع التركيز على معالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة في جميع مراحل الحياة، والتصدي لعوامل الخطر على الصحة، ومنها الأمراض غير السارية والإصابات، وعدم إغفال أحد.**
- 4. إجراء تغييرات تحويلية في المنظمة عبر إصلاح نماذج عمل المنظمة ونُظُمها وثقافتها في الإقليم بما يضمن أنها تناسب العمل وتخضع للمساءلة وتمثل حافزاً ديناميكياً في مجال الصحة؛ عن طريق التركيز على تهيئة بيئة عمل تمكينية؛ وتعزيز الاتصالات الاستراتيجية باعتبارها وظيفة أساسية وتبسيط عملياتها؛ وزيادة توافر واستدامة الموارد المالية اللازمة للبرامج الصحية التي تدعمها المنظمة في الإقليم؛ واستخدام الموارد على النحو الأمثل؛ وتعزيز حضور المنظمة في البلدان.**

## إحداث أثر على الصحة العامة في البلدان

سُتستخدَم ستة نهوج لتعزيز أثر المنظمة على المستوى القطري:

1. بناء قدرات الصحة العامة بما في ذلك تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات، وتحديد الأولويات، واستخلاص المعلومات، والتخطيط، ووضع سياسات مُسندة بالبيّنات تُلبّي الاحتياجات المحلية لضمان وجود نُظُم صحية مُنصّفة وقادرة على الصمود.
2. تعزيز التأهُّب عن طريق تنمية القدرات من أجل الاستجابة الفعّالة في الوقت المناسب لمجموعة متنوعة من حالات الطوارئ الحالية والمحتملة وأوضاع ما بعد النزاع التي تُؤثر على الإقليم، والتعافي من تلك الحالات والأوضاع، وتخفيف وطأة المخاطر عن طريق إكساب النظم الصحية القدرة على الصمود.
3. تعزيز الشراكات مع المنظمات المهنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لحماية صحة الناس، وتكوين تحالفات استراتيجية، وضمان المشاركة الفعّالة لحماية الصحة من قِبَل الأفراد والخبراء والمُنصرين والمنظمات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية.
4. الدعوة الفعّالة إلى حماية الصحة، وتكوين خبرات إقليمية من أجل إدماج الصحة في جميع السياسات وتنمية هذه الخبرات، والمساواة وتعميم المنظور الجنساني والإجراءات المجتمعية، لمعالجة محدّدات الصحة وتعزيز الخبرة الإقليمية في ما يتصل بالإجراءات المجتمعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان اتباع نهج يُركّز على الناس في إجراءات الصحة العامة، بما في ذلك في أوقات الطوارئ.
5. تعبئة الموارد باستخدام نهوج مبتكرة. ولا تقتصر الموارد اللازمة للصحة على الموارد المالية، بل تشمل الموارد البشرية، والمعرفة، واللوجستيات، والمعلومات، والعلوم، والتكنولوجيا.
6. تشجيع الابتكار من خلال الاستثمار في التطورات التكنولوجية التي تُلائم الاحتياجات الوطنية وتدعم تحقيق الأولويات الإقليمية، ودعم إنتاج المعارف وترجمتها ونشرها والانتفاع المنهجي بها في وضع السياسات.



في إطار السعي إلى تحقيق هذه الرؤية، ستركز المنظمة على اتخاذ إجراءات تحويلية تُتم وتوسع العمل الجاري لتنفيذ خارطة الطريق الإقليمية 2017-2021. وسيسترد العمل بوثيقة مُفصلة تتناول كل أولوية من الأولويات الاستراتيجية الإقليمية، وقد أُعدت خطط عن طريق التشاور، ويجري حالياً إدخال اللمسات الأخيرة عليها. وستتضمن المبادرات الرئيسية خلال الاثني عشر شهراً القادمة ما يلي:

1. تشكيل تحالفٍ من أجل «الصحة للجميع وبالجميع» مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الإقليم؛
2. إنشاء برنامج لتنمية المهارات القيادية وتطوير الدبلوماسية الصحية؛
3. العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إعادة إحياء برنامج المبادرات المجتمعية، بما في ذلك في المدن الصحية، والقرى الصحية، والأسواق الصحية، والمدارس المعززة للصحة؛
4. إطلاق حزم الخدمات الصحية الأساسية الإقليمية والمشاركة بين القطاعات لدعم تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛
5. تعزيز مبادرة المستشفيات المراعية لسلامة المرضى في الإقليم؛
6. إطلاق برنامج للابتكار الصحي والنهوض باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال تقديم أحدث الأدوات والابتكارات؛
7. زيادة مساهمات المراكز المتعاونة مع المنظمة في الإقليم؛
8. تسريع وتيرة الاستعراضات الوظيفية لتعزيز المكاتب القطرية للمنظمة والمركز الإقليمي لصحة البيئة؛
9. توسيع قوائم الموارد البشرية والمؤسسية والمالية في الإقليم، بما في ذلك الخبراء، والشركاء، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والوكالات المانحة؛
10. بناء قدرات خبراء الصحة العامة المستقبليين عن طريق تعزيز وتبسيط برامج المنظمة الخاصة بالتدريب الداخلي وبالموظفين المهنيين المبتدئين.

### سُبُلُ الْمُضِيِّ قُدَمًا

وضعت هذه الرؤية من خلال عملية تشاور مكثفة، شملت حلقة عمل إقليمية عُقدت في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط في القاهرة، بمصر، واستمرت 5 أيام من 16 إلى 20 أيلول/سبتمبر 2018. وفي الأشهر المقبلة، ستوضع الوثائق الداعمة التالية في صيغتها النهائية:

1. الصحة في إقليم شرق المتوسط: أن وقت التحول؛
2. خطط عمل قصيرة الأجل (2018-2019) ومتوسطة الأجل (2020-2023) تُحدّد الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه الرؤية، استناداً إلى خارطة الطريق الإقليمية 2017-2021؛
3. أربع وثائق استراتيجية؛ وثيقة لكل أولوية من الأولويات الاستراتيجية الإقليمية، جرت مناقشتها وإعداد تصورها لها خلال حلقة العمل التي عُقدت في شهر أيلول/سبتمبر.

